

العمر: مخالفة الجهات الحكومية للهيكل التنظيمية تؤثر على الميزانية العامة للدولة

عقد ديوان الخدمة المدنية ممثلاً في قطاع مراقبي شؤون التوظيف لقاءً دورياً مع بعض الجهات الحكومية بعنوان «الهيكل التنظيمي وأثرها على الوظيفة العامة» وذلك ضمن إطار خطة ديوان الخدمة المدنية نحو نشر الوعي القانوني بين الجهات الحكومية تنفيذاً لتكليف مجلس الوزراء للديوان بالاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات مع الجهات الحكومية التي لديها مخالفات متكررة وذلك لمعرفة الخلل والعمل على وضع الحلول المناسبة له.

وافتتحت اللقاء مدير إدارة مراقبي شؤون التوظيف للإدارات الحكومية والجهات الملحقه حنان غازي العمر، حيث رحبت بممثلي الجهات الحكومية الحاضرين، وأشارت إلى أهمية هذه اللقاءات التي تستهدف تحقيق التواصل بين ديوان الخدمة المدنية والجهات الحكومية والعمل على الحد من هذه الملاحظات المرصودة من قبل مراقبي شئون التوظيف والتوجيه نحو تصويبها مع ما يترتب عليها من آثار مالية تصرفها بدون وجه حق ويستوجب استردادها.

وأفادت العمر أن الموضوع الذي تم مناقشته في اللقاء يعتبر من أهم المواضيع التي يجب على الجهات الحكومية الانتباه لها ، وتأخذ مخالفاته عدداً وافراً

من إجمالي المخالفات التي يتم رصدھا ، حيث أن الهيكل التنظيمي يعتبر عصب الجهة الحكومية وأساسه وهو التركيب الداخلي للجهة الحكومية وتكمن

أهميته من حيث آثاره على الموظف وعلى الوظيفة العامة من حيث «الدلات – الترفيات – التكليفات – الوظائف الإشرافية – مخافات الأعمال الممتازة



ديوان الخدمة المدنية عقد لقاء مع عدد من المؤسسات المعنية

وغيرها « فإذا تم صرف أي من هذه المميزات والدلات للموظف نتيجة لشغله وظيفه أو عمله في وحدة تنظيمية غير معتمدة في الهيكل التنظيمي للجهة من

مستشفى « ابن سينا » يستضيف متخصصاً في جراحات العمود الفقري

يستضيف مستشفى ابن سينا طبيباً متخصصاً في جراحات العمود الفقري يأتواها وأخصاب الطرفية في الفترة من 20 الى 24 أكتوبر الجاري. وقال رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب في المستشفى د.علي عبد الكريم أبوالحسن في

كتلة نيابية

خلال دور الانعقاد المقبل ، وذلك انطلاقاً من أن العمل الجماعي داخل كتلة أفضل بكثير من الأداء الفردي ، فضلاً عما ينجمه وجود الكتلة من فرص للتشاور والتشسيق واتخاذ القرار الصحيح الذي يصب في مصلحة البلاد . من جهة أخرى تقدم النواب د . علي العمر وعبد الرحمن الجبران وحمود الحمدان وسعود الحريجي باقتراح بقانون لإنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي ، برئاسة سمو ولي العهد ، وعضوية كل من : وزير المالية ، وزير الطاقة ، وزير التربية وزير التعليم العالي ، مدير جامعة الكويت ، مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية ، مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ، رئيس غرفة التجارة والصناعة ، منخصص في القانون العام والمدني ، منخصص في الاقتصاد والاستثمار ، على أن يصدر سمو ولي العهد قراراً بتشكيل بنية أعضاء المجلس من المختصين .

وتضمن الاقتراح بقانون المهام المحددة للمجلس ، وأبرزها :

دراسة الواقع الحالي لانتشطة التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد وتقييمه ، اعداد استراتيجيات لتعزيز الارتقاء بالتعليم العالي ، والأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي ، اقتراح وسائل وقنوات التعاون والتفاعل المستمر بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف قطاعات الدولة ، دراسة وسائل تعزيز القدرة على تطبيق مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي ، دراسة وسائل تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي ، والدراسات الكوادر الوطنية ، ربط الأنشطة العلمية والتكنولوجية والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، اقتراح التشريعات والآليات الخاصة بنقل ونشر وتوطين المعرفة التكنولوجية المحلية والعالية ، اقتراح أفضل السبل لتشجيع وتنمية الكوادر الوطنية ، ربط الأنشطة العلمية والتكنولوجية والبحثية والابتكار بالتعليم لتكوين أطر علمية وتكنولوجية فاعلة ومبدعة للدولة ، اقتراح الآليات لحدث مؤسسات القطاع المشترك والخاص في الاستثمار في هذا النشاط بما في ذلك تأسيس مركز تدريب متميزة ، اقتراح آليات لتشجيع وتعزيز التفاعل والتعاون بين هذه المؤسسات ومؤسسات نظيره على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، بما في ذلك تبادل الخبرات ، تشكيل مجالس أكاديمية لجامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ونصت المادة الرابعة من الاقتراح على أن «يضع مجلس الإدارة الداخلية للمجلس ونظم العمل بها أدارياً ومالياً وفنياً وإجراءات انعقاده ونظام العمل به ، ويجلس الإدارة أن يشكّل من أعضائه أو غيرهم لجاناً دائمة أو مؤقتة للقيام بالمهام التي يحددها لها وتدرج إعلانات المالية اللازمة للمجلس ضمن ميزانية مجلس الوزراء» . في سياق آخر أكد النائب عبدالله التميمي أن التعديل الذي قدمه اليوم على قانون 2 لسنة 2011 بشأن تعديل أحكام القانون 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية «يعالج كافة الإخطاء التي وردت في قانون المرة الاسكاني وواقع الظلم البين عليها» . وقال التميمي : « إن أبرز التعديلات التي قدمها اليوم نصت على مساواتها في القرض الإسكاني مع الرجل في المادة 19 من القانون 47 لسنة 1993 ، وكذلك نسفت المادة 28 مكرر التي وردت في قانون 2 لسنة 2011 وذلك بتغيير الشروط بحيث باتت تشمل الكويتية المتزوجة من غير الكويتي والأرملة والمطلقة والتي لم تتزوج وتغيير الشروط المتعلقة بمدّة الزواج حيث أصبحت وفقاً لتعديل 3 سنوات لم تنجب اولاد ولا مدّة لن الإنجاب وتوفير السكن الملائم لها خلال ستة ولا لجان للجنة فصل المنازعات وإذا لم تحل مشكلتها فمن حقها اللجوء للقضاء الذي سينصفها حتماً» . وتابع التميمي:«الغيت بموجب التعديل أي قوانين تعارض من هذا التعديلات ، كما عالج التعديل وجوب صرف بدل إيجار شهري للمواطنة المستحقة للسكن وفقاً لهذه التعديلات» . من جهته دعا النائب د. محمد الحويلة للسمعة وفقاً لهذا التعديلات 3 عليها استناداً للمادة 98 من الدستور التي نصت بشكل واضح ، على أن تقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها» ، موضحاً أن «هذا البرنامج يجب أن يكون متكاملًا ويضم كافة القضايا الرئيسية» .

وقال الحويلة في تصريح صحفي أن «الحكومة عليها أن تستفيد من تجارب الحكومات السابقة وتتلافى أخطاءها وسلبياتها ، حيث أن الحكومات السابقة اخفقت في تقديم برامج عمل ناجحة وشفافة وقابلة للتطبيق ، مما أدى إلى توتر في العلاقات بينها وبين المجالس النيابية» .

الخالد لمسؤولي

واسع لدوريات الشرطة في جميع مناطق المحافظات لضمان استتباب الحالة الأمنية والتعامل الفوري مع المسببات.

واستمع وزير الداخلية إلى شرح تفصيلي من قادة الأجهزة الميدانية عن

خطط واستعدادات الأجهزة الأمنية والمروية للتعامل مع متطلبات عطة عيد الأضحى مبديا ملاحظاته بشأن تكليف الانتشار في المناطق التجارية والحيوية والترفهية التي تشهد كثافة بشرية للحبولة دون حدوث الإحباطات أو اختناقات مروية إضافة للرعاية الأمنية للمجمعات التجارية والأسواق والمتنزهات والشواطئ لمنع المعاكسات والمشاجرات.

من جانبه أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر أن جميع عناصر الأجهزة الأمنية الميدانية على استعداد عال وجاهزية تامة للتعامل مع المتطلبات الأمنية والمروية لمصلحة عيد الأضحى المبارك.

الإفراج عن

الوزراء من فندق في طرابلس، لدور حكومته في إلقاء الولايات المتحدة القبض على مشتبه به ، من قيادات تنظيم القاعدة في العاصمة الليبية، وتوعدت الجماعة بملاحقة المخورطين باختطاف أبو أنس الليبي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن متحدّث باسم الجماعة التي تعرف باسم «غرفة عمليات ثوار ليبيا» قوله: إن احتجاز زيدان يأتي بعد تصريح لوزير الخارجية الأمريكية جون كيري عن اعتقال أبو أنس الليبي قال فيه إن الحكومة الليبية كانت على علم بالعملية، وأفادت وكالة الأنباء الليبية بأن رئيس الوزراء بصحة جيدة، وأنه محتجز في إدارة مكافحة الجريمة.

وكانت الحكومة أعلنت في بيان مقتضب على موقعها الإلكتروني: «القيّد رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان إلى جهة غير معلومة لأسباب غير معروفة، على يد مجموعة يعتقد أنها من الثوار السابقين.

وقال البيان أن الحكومة «تعتقد» أن المجموعة التي تقف وراء عملية الخطف هي من «غرفة ثوار ليبيا وليجّة مكافحة الجريمة» التابعتين مبدئياً لوزارة الدفاع والداخلية.

أضاف أن «الجلس يدعو المواطنين للهدوء»، ويؤكد «أن المؤتمر العام والحكومة المؤقتة سيتعاملان مع الوضع».

وقد خطف زيدان من فندق «كوريتيا» الذي يقع فيه كما أوضح مصدر من مكتب رئيس الوزراء من دون مزيد من التوضيحات. وقد أدان النائب العام الليبي حادثة اختطاف رئيس الحكومة ونفى علمه بالحادثة، وأضاف مكتب النائب العام: «لم أصدر مذكرة إيقاف رئيس الحكومة علي زيدان». ومن جانبه، نفى وزير الداخلية الليبي علاقة أي جهاز في الوزارة باختطاف رئيس الحكومة.

واستحوك المؤتمر الوطني العام على لسان المتحدث بإساعه، عمر حميدان، عملية خطف رئيس الحكومة. كما حمل بعض أعضاء المؤتمر الوطني رئيس المؤتمر نوري أبو سهيم مسؤولية سلامة رئيس الحكومة.

باتي ذلك بعد خمسة أيام من عملية اعتقال قوة أمريكية لئزبه الرقيعي المعروف باسم «أبو أنس الليبي» ، القيادي القفرض في تنظيم القاعدة، والذي أكدت الولايات المتحدة أنها اعتقلته في طرابلس منذ عدة أيام ونقلته خارج ليبيا. ونقلت وكالة «رويترز» عن حراس أمن في فندق «كوريتيا» قولهم إن رجالاً مسلحين خطفوا رئيس الوزراء الليبي من الفندق الذي يقع فيه في طرابلس. ولم تتضح ملابسات الحادث، لكن أحد الحراس وصف الواقعة بأنها «اعتقال».

من جانبه، قال الصحافي الليبي، حسن بكوش، في مداخلة مع قناة «العربية الحدث» من روما. إن هناك أنباء باختطاف وزير المالية الليبي، الكيلاني حجازي أيضاً، حيث إنه لم يتواجد في الاجتماع المنعقد حالياً بالديوان بالعاصمة الليبية. وأشار بكوش إلى أن عملية اختطاف زيدان هي أكبر دليل على أن من يحكم ليبيا ليس الحكومة، بل الميليشيات المسلحة.

أما عبدالباست هارون، العضو التأسيسي في وكالة المخابرات الليبية، فاستبعد أن يكون اختطاف زيدان هو رد فعل على اعتقال أبو أنس الليبي، وأضاف في مداخلة مع قناة «العربية الحدث» من بلغازي أن وكالة المخابرات الليبية هي المتهم الأول والمسؤول الرئيسي عن عملية اختطاف أبو أنس الليبي.

ورجح هارون أن تكون وكالة الاستخبارات خاضعة لسيطرة الميليشيات المسلحة، مشيراً إلى أن الوحيد الذي كان يعارض وجود الميليشيات المسلحة بليبيا هو علي زيدان.

يذكر أن زيدان كان قد عاد للثو من جولة خارجية شملت المغرب وتونس. وكان زيدان قد أكد، الثلاثاء من الرباط بالمغرب، أن طرابلس على تواصل مع الإدارة الأمريكية في قضية المواطن الليبي أبو أنس، ملتمزاً بمعالجة القضية. وموضحاً أن العلاقات مع واشنطن يجب ألا تتأثر بالحادث، كما أعلن أن أميركا ساعدت الليبيين خلال ثورة فبراير 2011.

وفي ندوة صحافية عقدها رئيس الحكومة الليبية ، مع رئيس الحكومة المغربية، عبدالإله بن كيران، أعلن زيدان أن حكومته على تواصل مع الأميركين في قضية أبو أنس ، مندداً على مبدأ محاكمة المواطنين الليبيين داخل ليبيا، مشيراً إلى وجود فريق حكومي يرأسه وزير العدل مفرغ لتتبع القضية عن

قبل مجلس الخدمة المدنية تكون معه كل المبالغ التي تقاضاها أو أي ميزة حصل عليها أو ترقية هو صرف خاطي ويستوجب استرداده.

من جانبها، قامت مراقب إدارة مراقبي شؤون التوظيف للإدارات الحكومية والجهات الملحقه جيهان عبدالحليم بإلقاء محاضرة تناولت تفصيلاً لأحكام قرار مجلس وزراء رقم «666/ 2001، بشأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وكذا شرح تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم «15/ 2001» الذي أكد فيه على ضرورة تعاون الجهة والتقدير بما جاء بقرار مجلس الوزراء

سابق الإشارة إليه. وفي ختام اللقاء أوضحت العمر أن الحاضرين من الجهات الحكومية كانت لهم مداخلات إيجابية خلال عرض الموضوع عن طريق الاستفسارات المتعلقة بالهيكل التنظيمية والمعوقات التي تواجههم في التطبيق وقدموا رؤى ومقترحات حول الموضوع جميعها أسهمت في إثراء اللقاء ، وقد تم توجيه الشكر للجهات الحكومية التي حضرت اللقاء الذي يؤكد حرصها على تطبيق القانون بالشكل الصحيح تحقيقاً للمصلحة العامة التي ينشدها الجميع.

بحلت اللجنة الوطنية المتابعة

الوضع البيئي لجزيرة «قاروه» في اجتماعه الأول بحضور الجهات المعنية مجمل ما يتعلق بموضوع تعرض الجزيرة لعمليات تآكل بمعجلات عالية حسبما أفادت الجمعية الكويتية لحماية البيئة.

وقال نائب المدير العام للبيئة العامة للبيئة للشؤون الفنية بالانابة المهندس محمد العنزي لـ«كونا» أمس، ان اللجنة اطلعت خلال الاجتماع على عرض مرئي من فريق الغوص بجمعية حماية البيئة عني بالوضع البيئي في الجزيرة حيث أكدت الجهات بالشكل الصحيح تحقيقاً ومساهمتها الميدانية وجود تآكل مرتفع فيها وتأثر التنوع الأحيائي نتيجة التخللات البشرية.

وأضاف العنزي أن الاجتماع الذي عقد في مقر الهيئة العامة للبيئة خلّص إلى اعتماد عدة توصيات رئيسية تتمثل في أهمية إعلان الجزر الثلاث الجنوبية محميات طبيعية مفتوحة تستخدم وفق ضوابط تضمن الاستدامة البيئية من جهة والسياحة من جهة

بحلت اللجنة الوطنية المتابعة

إعلان الجزر الثلاث

الجنوبية محميات

طبيعية تستخدم وفق

ضوابط تضمن الاستدامة

البيئية والسياحية

أخرى. وأوضح أن اللجنة اطلقت أيضاً على تكليف أحد المكاتب الاستشارية مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت بجراء دراسة بيئية تفصيلية حول جزيرة قاروه وتحديد أسباب التآكل فيها وسبل معالجتها.

وذكر أن الهيئة اعتمدت منح صفة الضبطية القضائية لمتنسي

المتناسك تحت راية صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين.

وأضاف الأثري أن ما حصل خلال انتخابات اتحاد طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من إدخال مفردات غريبة على المجتمع الكويتي مثل القبلية والمذهبية والطائفية وإحدام أسماء القبائل وأمرائها بطريقة تسيئ لهم و لا تليق أبداً بالعملية الانتخابية أو الديمقراطية و بتوجيهات صاحب السمو الأمير بإعلاء صوت المجتمع الكويتي الواحد وعدم الاتجاه نحو التشردم والطائفية التي قضت على مجتمعات سابقة لم تنتبه لخطر ما لهو أمر محزن وغير مقبول بناتنا.

أزمة بين القاهرة

ونقلت صحيفة «اليوم السابع» عن مصدر عسكري قوله إن قرار أميركا تعليق المعونة العسكرية جزئياً عن مصر ، هدفه الأول والأخير الانتقام وإضعاف قدراتها العسكرية والأمنية خلال الوقت الراهن ي، مؤكداً أن موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما واضح في هذا الشأن.

وأوضح المصدر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تراع علاقات التعاون العسكري الطويلة مع مصر خلال الفترة الماضية ، وتسرعت في قرار تعليق المعونة جزئياً ، حيث كان من الأولى أن تدعم استمرار التعاون العسكري والمعونات من أجل دعم مصر في حربها ضد الإرهاب وجماعات العنف المسلح . في سياق متصل أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن الولايات المتحدة ستعيد النظر في قرارها بتجميد بعض المساعدات التي تقدمها لمصر «في ضوء أداء الحكومة».

والتى كيري بهذه التصريحات الخميس لدى وصوله إلى ماليزيا للمشاركة في مؤتمرقليمي ، لافتاً إلى أن قرار تجميد المساعدات لا يعني أن واشنطن قررت قطع علاقاتها بالحكومة المصرية التي تسلمت الحكم عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي. وقال كيري للصحفيين «إن الحكومة (المصرية) المؤقتة تعلم جيداً بالترامنا بنجاحها، إن القرار الأخير لا يعني بأي حال من الأحوال أننا قررنا إنهاء التزامنا الجدي بمساعدتها». وكانت واشنطن قد أعلنت أمس الأربعاء أنها قررت الامتناع عن تسليم مصر شحنا من الديابات والطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر وصواريخ إضافة إلى معونة مالية تبلغ 260 مليون دولار، وذلك فيما قالت إنها محاولة لضمان تقيد القاهرة «بخارطة الطريق» التي أعلنتها عقب عزل مرسي. وقال وزير الخارجية الأمريكي «نحن مصرون على أن نظل خارطة الطريق هي الهدف الأساسي للحكومة (المصرية) المؤقتة، وانا لعلى ثقة بأن هذه الحكومة ترغب في مواصلة علاقاتها الإيجابية مع الولايات المتحدة.» وأضاف «نريد لهذه الحكومة النجاح، ولكننا نريد أيضاً أن تكون حكومة يشعر الأمريكيون بالراحة لمساندتها» ، موضحاً أن استئناف المساعدات يعتمد على الخطوات التي تتخذها الحكومة المصرية باتجاه التغيير السياسي.

الخارجية : نرحب

لعقد اجتماع طارئ لاتحاد البرلمانات العربية في دولة الكويت ، مؤكداً أنها تأتي مستجيبة مع ما توصل إليه المندوبون الدائمون ، خلال اجتماعهم الأخير في القاهرة ، وموقف دولة الكويت المبدئي حيال مدينة القدس ، والذي يتسق مع ما توصل إليه مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية ، على مستوى المندوبين الدائمين بشأن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والخطيرة لدينة القدس ، من قرار يؤكد على أن القدس عاصمة دولة فلسطين وإن أي تغيير على وضع المدينة بعد انتهاكها للقانون الدولي ، والذى للمصر على الجهود التي يقوم بها رئيس مجلس الأمة من خلال جولاته في عدد من الدول الشقيقة والصديقة بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبعثاتها ، والتي تأتي تجسيدا لدور الدبلوماسية الشعبية المساندة والداعمة للدبلوماسية الرسمية بما يحقق المصالح العليا لدولة الكويت ، معرباً عن الأمل بأن تتواصل هذه الجهود والمساعد الخيرة .

طعون الرابعة

صباح أمس، وأبليت عدم وجود تغيير، بعد تقديم عدد من المرشحين طعوناً انتخابية بالدارئتين.

يذكر أن المحكمة الدستورية قضت أمس الأول، النتائج الواردة من وزارة الداخلية الخاصة بالدارئتين الرابعة والخامسة وسمحت لقطاعين بالإطلاع عليها أمس، وأجلت النظر في الطعون الانتخابية البالغ عددها 31 طعناً إلى جلسة 30 أكتوبر الجاري لأطلاع.

العنزي: لجنة متخصصة بحثت

الوضع البيئي لجزيرة «قاروه»



تآكل مرتفع فيها وتأثر التنوع الأحيائي نتيجة التخللات البشرية

الإدارة العامة لخفر السواحل من الضباط لتطبيق المخالفات البيئية ضمن نطاق الجزر الجنوبية وذلك بعد اتبايعهم دورات تدريبية مكثفة مبينا أن الموضوع سيندرج في جدول أعمال المجلس الأعلى للبيئة في أول اجتماع المقبل له.

وقال العنزي ان الهيئة استضافت الخبير البريطاني ديف كارلن من المعهد البريطاني لعلوم البحار لدراسة وضع الجزيرة وقد اجتمع مع الإدارات المختصة بالبيئة وتم بحث توفير الدعم العلمي للجهات المحلية بخصوص النماذج الحسابية وحركة التيارات البحرية وما تتطلبه عمليات دراسة الجزيرة وسبل حمايتها.

وحضر الاجتماع ممثلو كل من وزارتي الداخلية «الإدارة العامة لخفر السواحل» والمواصلات ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبلدية الكويت ولجنة متابعة القرارات الأمنية بمجلس الوزراء والجمعية الكويتية لحماية البيئة ومركز العمل التطوعي.